العود إلى حد السرقة في الفقه الإسلامي والنظام العقابي اليمني

The return to the robbery in Islamic jurisprudence and the Yemeni criminal law.

د/ إبراهيم أحمد هادي الذيفاني

الملخص

بحث: "العود إلى حد السرقة في الفقه الإسلامي والنظام العقابي اليمني" يصب في إطار الدراسات الفقهية المقارنة بالقانون، والغرض منه دراسة أحكام العود إلى حد السرقة في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، وتكمن أهمية الدراسة في كون العود إلى الجريمة ظاهرة تحظى باهتمام بالغ من قبل فقهاء الشريعة ورجال السياسة الجنائية، وتتجلى أهداف الدراسة في بيان مدى خطورة العود إلى الجريمة في الشريعة والقوانين الوضعية، وقد اتبع الباحث المنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون، واختتم الباحث هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، فكان من أهم النتائج أن العود إلى الجريمة يعني تكرار فعلها والرجوع إليها بارتكابها مرة بعد مرة، وأن القانون اليمني قد تناول أحكام العود إلى حد السرقة في بعض نصوصه، وأما التوصيات فكان من أبرزها: إعطاء القضاة سلطة أوسع في وضع العقوبة المناسبة لمعتادي الإجرام، وأيضاً تلافي القصور والنقص عند المشرع اليمني، وذلك بوضع أحكام ونصوص قانونية تتناول أحكام العود إلى الجريمة بأنواعها، لا الاقتصار على أحكام العود لحد واحد فقط.

والحمد لله الذي أعطى من الإنعام والإكرام ما يستحق على فضله وكرمه، فله الحمد أولاً وأخيراً..

الكلمات المفتاحية: العود- الحد- السرقة- الفقه الإسلامي- القانون اليمني.

summary

The return to the thieve in Islamic jurisprudence and the Yemeni punitive law considers part from Islamic doctrine and comparative with criminal law studies. The importance of this study lies in the fact that the return to the crime is a phenomenon that considers as a great concern to Shariah and criminal scientists.

And the objectives of the study are evident in explaining the danger of recidivism to crime in Shariah and criminal laws, and the researcher followed the comparative approach between Islamic jurisprudence and law. The researcher uses the comparative method between Islamic jurisprudence and the Yemeni penal law. The researcher concluded this study with a conclusion that included the most important findings and recommendations. One of the most important results was that returning to the crime means repeating its act and

المنارة للاستشارات

ISSN : 2410-1818

referring to it by committing it over and over, and that the Yemeni criminal law has reminded the return to the robbery in some of its texts. As for the recommendations, the most important of them are: Giving judges a wide authority to set the appropriate punishment for repeat thieves, and also avoiding or fulfill the gab or shortcomings of the Yemeni law, by encode the items that should contain the return to all crimes .
Keywords: Return to the crime- Alhad (The Forbiden Deed Or The Limited Punishment Form Allah)- Theft - Islamic jurisprudence - Yemeni law.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وآله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فهذا بحثٌ في مسألة من المسائل الفقهية والقانونية المهمة، إذ تتعلق بأمر تناولته الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، ألا وهو العود إلى الجريمة، فقد يحصل أن يرتكب المكلف الجريمة مرة واحدة، أو عدة مرات قبل أن يُقر بها، أو تقوم عليه البينة، وقد يرتكب الجريمة فيعاقب عليه، ثم يعود مرة أخرى لارتكابها، وقد كانت الشريعة الإسلامية هي السبَّاقة في الحديث عن ذلك، بما يسمى بالإصرار على الذنب، أو المداومة على صغائر الذنوب.

ومن الجرائم التي يعود إليها الشخص مرة أخرى جريمة السرقة، وهي أحد الجرائم الحدية التي تُعتبر من أشهر وأقدم الجرائم الواقعة على الأموال، إذ إن هذه الجريمة عدوانٌ سافرٌ على المال، وقد تدعو إلى العدوان على النفس، خاصة إذا حالت دون وصول الجاني إلى هدفه ومبتغاه.

وقد تناولت الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية- ومنها القانون اليمني- الأحكام المتعلقة بذلك، وهنا يأتي دور الباحثين في جمع شتات المادة العلمية، وبما أن تخصصي هو في التشريع الجنائي الإسلامي، أحببت أن أشارك في جمع الأحكام المتعلقة بالعود إلى حد السرقة، وأدرس تلك الأحكام دراسة فقهية مقارنة بالقانون اليمني. سائلاً المولى عز وجل السداد والتوفيق، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- يأتي ضمن الدراسات الفقهية المقارنة، والدراسة عندما تكون مقارنة فإنها تحقق الشروط العلمية، وتكون أقرب إلى الصواب من التفرد بمذهب فقهي واحد.

ISSN : 2410-1818

2- إظهار أن الشريعة الإسلامية قد عالجت الجرائم والمجرمين، ووضعت العلاج الناجع لمن تسول له نفسه للعودة إلى الجريمة.

3- كون ظاهرة العود إلى الجريمة تحظى باهتمام بالغ من قبل فقهاء الشريعة الإسلامية ورجال السياسة الجنائية.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على أحكام العود إلى حد السرقة في الفقه والقانون اليمني.

2- خدمة القضاء والقضاة بتقديم هذه الأحكام- بعد جمعها ودراستها-.

3- مقارنة العقوبات في القانون اليمني بالشريعة الإسلامية لمعرفة مدى صلتها وعلاقتها بها، موافقة ومخالفة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أن الكلام في هذه الموضوع لا يزال بكرا، فحسب علمي أنه لم يبحث بحثاً مستوفياً من قبل.

2- لفت النظر لأهمية تطبيق الشريعة وأنها الأولى بالقيادة من القوانين الوضعية.

3- المقارنة بين الشريعة والقانون في بناء الشخصية العلمية وتشكيل التفكير الفقهي لدى طلبة العلم.

4- الإسهام في استخراج الفقه الإسلامي من بطون الكتب في ثوب جديد.

5- إظهار هذه الجريمة وعقوبتها في النظام العقابي اليمني.

مشكلة الدراسة:

شكل العود إلى الجريمة إزعاجاً خطيرا لمسئولي الأجهزة الأمنية، والمشتغلين بالعلوم الجنائية؛ لما يسببه من خطورة كبيرة على المجتمع، وبالتالي فقد حرص واضعو القوانين الوضعية على محاربة هذه الظاهرة بسن قوانين صارمة لردع معتادي الإجرام.

ولذا يمكننا صوغ مشكلة البحث في السؤال: إلى مدى يعتبر العود جريمة في نظر الفقه الإسلامي والقانون الوضعي؟ وما هي خلافات الفقهاء في العود إلى السرقة مرة أخرى؟ وما هي العلاقة بين العود وتشديد العقوبة؟ كل هذا مقارن بما في قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم: (12) لسنة 1994م.

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسات سابقة تحقق أهداف هذا البحث، وتجيب عن تساؤلاته، وإنما الدراسات السابقة تأخذ صفة العمومية، ومن تلك الدراسات ما يلي:

1- العود إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام، أحمد عبد العزيز الألفي، دراسة مقارنة، دكتوراه في الحقوق، القاهرة، 1965م.

2- العود إلى الجريمة كظرف مشدد في الشريعة الإسلامية والأنظمة، ماجستير، إعداد/ ناصر بن سياف الشهراني، إشراف/ أ. د. عبد الفتاح الصيفي، الرياض، 1418هـ، 1997م.

3- أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة، دراسة ميدانية على سجن الحائر، مناجا بن صالح العتيبي، ماجستير من المركز العربي للدراسات الأمنية، 1415هـ.

منهج الدراسة:

1- اتبع منهج المقارنة، وذلك بعقد المقارنة بين الفقه الإسلامي والنظام العقابي اليمني.

2- اعتمد عند الكتابة على المصادر الأصلية في كل مسألة بحسبها.

3- أبين أرقام الآيات وأعزوها إلى سورها.

4- أخرج الأحاديث من كتب الحديث، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخريجه منهما، أو من أحدهما، للحكم بصحته، وإلا خرجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

5- أنقل مذاهب العلماء من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

6- أذكر المعلومات المتعلقة بالمراجع: الناشر، ورقم الطباعة، ومكانها، وتاريخها، في قائمة المصادر والمراجع.

7- العناية بصحة المكتوب وسلامته من الناحية اللغوية والإملائية والنحوية.

Copyright of Al-Andalus journal for Humanities & Social Sciences is the property of Alandalus University for Science & Technology and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com